

المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

الثلاثاء والأربعاء ٢٣ و ٢٤ رجبه ١٤٤٦ - ٢٠١٥

المحور الثاني

**أهدافه ومهام المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة
والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

فضيلة القاضي / محمد تقى العثمانى

المجلس الشرعي أهدافه و مهماته

إعداد

محمد تقى العثمانى

المجلس الشرعي

أهدافه و مهماته

إعداد

محمد تقى العثمانى

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا و مولانا
محمد النبي الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى كل من
تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد:

ف كانت فكرة المصارف الإسلامية قبل نحو ثلاثة عاماً تعتبر من الأحلام التي يحلم بها المرء من غير أمل في إخراجه إلى عالم الواقع. وذلك لأن النظام الرأسمالي السائد في معظم بلاد العالم والمبني على أساس الفائدة الربوية قد أرسى قواعده في مشارق الأرض ومغاربها، بحيث أصبحت الفائدة الربوية هي التي تحرك عجلة الاقتصاد في العالم كله؛ وإن الاقتصاد المعاصر لم يُعد اليوم عبارة عن نشاطات تجارية تقتصر على الأفراد فقط، وإنما أصبح بيت القصيد في جميع مجالات الحياة الفردية والاجتماعية، ابتداء من حياة الأسرة، وانتهاء إلى سياسة المدن والأقوام، وذلك من خلال الأساليب المبتكرة للتجارة والصناعة واستثمار الأموال التي تحتاج إلى ثروات هائلة لا يمكن تقديمها من فرد واحد، أو مؤسسة واحدة، بل وفي كثير من الأحيان، من دولة واحدة.

إذن، فلا بد لإقامة الاقتصاد على المستوى المعاصر من أن يكون

هناك إطار منظم لإخراج فضل أموال الناس و مدخراتهم إلى السوق و تشغيلها في مشاريع التجارة والصناعة بحيث تتفق به المشاريع، و ترد إليهم عائدًا يشجعهم على مزيد من التوفير والاستثمار. وإن النظام الرأسمالي قد استخدم القائدة الربوية كأداة لجمع هذه الأموال من هنا و هناك، وصيّبها في حوض النشاطات الاقتصادية عن طريق البنوك والمؤسسات المالية، ونصب هذه الأداة في قلب كل نشاط تمويلي في كل مرحلة من مراحله المختلفة، حتى صارت أداة القائدة الربوية اتسعت فيسائر نواحي الاقتصاد في صورة شبكة لا يخلو نشاط اقتصادي صغير أو كبير، من عرق من عروقها المعقدة، أو من أثر من آثارها التي عبر عنها أوضح الفصحاء عليه السلام في حديثه المعروف بإصابة بخارها^(١).

فالدخول في شبكة الاقتصاد المعاصر في هذه الظروف مع الاحتراز عن عروق القائدة الربوية المسيطرة على كل نقطة من نقاط هذه الشبكة، كان يعتبر من جهة العلمانيين أمراً مستحيلاً أو شبه مستحيل.

ولكن الذين يؤمنون بالله وقدرته، وحكمته البالغة في تشريعاته، يعتقدون أنَّ الله سبحانه و تعالى لا يحرِّم مالا يقدر الإنسان على الاحتراز منه وبناء على هذه العقيدة الصحيحة، قام أولو الحفظة الدينية من المسلمين بإنشاء بنوك و مؤسسات مالية عزّمت على الابتعاد عن القائدة الربوية وإجراء عملياتها على أساس الشريعة الإسلامية الغراء.

وإن الشريعة الإسلامية، وإن كانت شريعة خالدة تصلح لكل زمان ومكان، ولكن ليس معنى ذلك أنها وضعت حكماً صريحاً لكل جزئية من جزئيات الحياة المتعددة كل يوم، وإنما المراد من ذلك أنها قد

(١) إشارة إلى حديث ألى هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: ((لما تأمّن على الناس رمان لا يبني أحد إلا أكرر الربا، فمن لم يأكل أصحابه من بخاره)) آخرجه أبو داود رقم ٣٣٣١ في البهع في احتساب الشهبات، والنمسائي ٢٤٣:٧ في البيوع، باب احتساب الشهبات.

وضعت مبادئ وأسساً خالدة وخطوطاً عريضة تستنبط منها أحكام كل جزئية تعرض للإنسان في حياته المتغيرة. ونتيجة ذلك أن استنباط أحكام هذه الجزئيات يتطلب جماعة من الفقهاء المتضلعين الذين عندهم خبرة واسعة في علوم القرآن والسنة والمبادئ الموضوعة من قبلهما لتكون أساساً لهذا الاستنباط. وإن علماء المسلمين طوروا لهذا الغرض علوم الفقه وأصوله، لتمهد مناهج الاستنباط في كل زمان ومكان. فالفقه المستخرج من القرآن والسنة على أساس هذه المناهج ليس شيئاً جاماً، وإنما هو متتطور حسب تطور جزئيات الحياة. وكان من أسباب تطور الفقه الإسلامي أن المسلمين كانوا يرجعون إلى الفقهاء في كل ما يجدونه من أحوالهم في جميع نواحي الحياة، بما فيها الاقتصاد، فيطلع الفقهاء على صور جديدة من التعامل ويستبطون أحكامه ويدوّنونها في كتبهم، وهكذا كان الفقه يساير الحياة البشرية في كل زمان.

وبما إن المسلمين قد أصيروا خلال ثلاثة قرون ماضية بتدحرج سياسى حتى استبعدهم الاستعمار الاجنبى في معظم البلاد، وفرض عليهم قوانينه في حياتهم الاقتصادية والسياسية، فإن العمليات التجارية والصناعية أصبحت خاضعة لهذه القوانين حتى في بلاد المسلمين، وأكرهت عامة المسلمين على اتباع الأساليب العلمانية في إجراء هذه العمليات، دون الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. وإن هذه الفترة من التاريخ هي الفترة التي حدث فيها تطور كبير في حياة البشر. فكان من نتائج هذا الوضع أن كبار المشغلين بالتجارة والصناعة، بالرغم من كونهم مسلمين، لم يرجعوا إلى الفقه أو الفقهاء في معرفة أحكام هذه الأساليب في حياتهم الاقتصادية (وذلك باستثناء عدد قليل منهم) وإنما اقتصر رجوعهم إلى الفقهاء في موضوع العبادات والمناكحات والأحوال الشخصية. وهكذا اقتصر تطور الفقه على هذه الموضوعات

فحسب، وصار الفقه الإسلامي كأنه بمعزل عما يجري في أسواق التجارة والصناعة، وهذا هو السبب في أن كتب الفقه الموجودة على ثروتها العلمية التي نفتخر بها لم تعد مغطية بصورة كافية لما يحتاج إليه العامة من جزئيات الاقتصاد المعاصر.

ولكن لما دخلت المصارف الإسلامية في السوق المعاصرة مع عزمها أن تكون عملياتها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، فإنها احتاجت إلى أن تُعرض هذه العمليات على فقهاء عصرها للتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة، واحتاج الفقهاء إلى أن ينظروا في جزئيات الاقتصاد المتطرفة، ويدأوا من جديد في عملية الاستنباط في هذا المجال.

ولتحقيق هذا الغرض بادر كل مصرف إسلامي لانشاء هيئة من الفقهاء تقوم بهذه المهمة، وتراقب عملياته من الناحية الشرعية وإن هذه الهيئة تسمى في العرف المصرفيّ اليوم "هيئة الرقابة الشرعية"، وبنزول المصارف الإسلامية تزايدت هذه الهيئات، وتنوعت عمليات المصارف تنوّعت موضوعات دراستها، حتى أصدر من قبل كل هيئة عدد كبير من الفتاوى والقرارات في القضايا الاقتصادية المعاصرة، وتتجددت عمليّة الاستنباط في هذه القضايا بعد ما ظلت خامدةً في القرن الماضي، أو مقتصرة على نطاق ضيق . ولاشك أنها مساهمة كبيرة في ثروة الفقه المعاصر قامت بها هيئات الشريعة للمصارف الإسلامية، ويرجع إليها الفضل في ذلك.

ولكن القضايا التي تُعرض على هذه الهيئات، منها ما حكمها منصوص في القرآن الكريم أو السنة المطهرة بصراحة، وهي التي لا مجال فيها للإجتهاد ولا لاختلاف الآراء، مثل حرمة الربا، والقمار، والغرر وما



إلى ذلك من الأحكام المنصوصة، ومنها ما تحتاج إلى نظر وفكر وتقعدها على المبادئ الثابتة بالقرآن أو السنة أو الإجماع. وهذا القسم الثاني من الأحكام يمكن أن تختلف فيها آراء الفقهاء ووجهات نظرهم.

ولذلك حينما ننظر في الفتوى الصادرة من هذه الهيئات، نجد أن معظمها متفقة في بيان جميع الأحكام الشرعية التي تتعلق بالقسم الأول، وفي بعض ما يتعلق بالقسم الثاني أيضاً لأنها خرجت من مشكورة واحدة، وفي نفس الوقت وقع هناك اختلاف في كثير مما يتعلق بالقسم الثاني من القضايا فأفتئت هيئة بجواز عملية، في حين أن الهيئة الأخرى أفتت بعدم جوازها، وهذا أمر طبيعي في مثل هذه القضايا، لاختلاف وجهات النظر وطريق التفكير من فقيه إلى فقيه، وليس ذلك شيئاً غريباً لمن درس الفقه الإسلامي الذي هو مليء باختلاف اتجاهات الفقهاء في كل زمان ومكان.

ولكن العمل المصرفي لابد له من أن يكون هناك انسجام في عملياته. وإن المصرف الواحد لا يمكن له أن يعيش بمفرده، وإنما يحتاج إلى التعامل مع المصارف الأخرى، ولذلك يحتاج العمل المصرفي أن يتبع معايير ثابتة يعترف بها جميع المتعاملين.

ومن أجل هذا، دعت الحاجة إلى إنشاء جهة يجتمع فيها ممثلو الهيئات الشرعية المختلفة من الفقهاء، ويناقشون فيها المسائل الخلافية، لإيجاد التقارب بين الوجهات المختلفة وإعداد معايير ثابتة للمصارف الإسلامية وكانت هناك جهود في الماضي لإنشاء مثل هذه الجهة، ولكنها فشلت بسبب أو آخر، إلى أن تنبأت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لهذه الحاجة، وكانت هذه الهيئة قامت بدور كبير في وضع معايير المحاسبة والمراجعة للمصارف الإسلامية في

تمكن المؤسسات المالية الإسلامية من مواكبة التطور في الصيغ والأساليب، في مجالات التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية

٣٩/٤ النظر فيما يحال إلى المجلس من المؤسسات المالية الإسلامية، أو من هيئات الرقابة الشرعية لديها، سواء كانت الإحالة لإبداء الرأي الشرعي فيما يحتاج إلى اجتهاد جماعي، أو للفصل في وجهات الرأي المختلفة، أوللقيام بدور التحكيم

٣٩/٥ دراسة المعايير التي تعمل الهيئة على إصدارها في مجالات المحاسبة والمراجعة والضوابط والأخلاقيات، والبيانات ذات الصلة، وذلك في المراحل المختلفة للتأكد من مراعاة هذه الإصدارات لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

وإن المجلس منذ إنشاءه يعمل لهذه الأهداف حسب خطّة تقرّرها لكل سنة وقد تفرّعت عنه لجتان: لجنة الفتاء والتحكيم، ولجنة الدراسات، وإن المجلس، بعد اختيار الموضوعات يكلف فقهاء ذوي الاختصاص بها لإعداد الدراسات الشرعية في الموضوع بحيث تتضح بها وجهات النظر المختلفة مع أدلةها الشرعية، وإعداد مسودات المعايير أو المتطلبات، وإن هذه الدراسات والمسودات تُعرض على إحدى اللجتين وبعد إقرار المشروع من إدّاهما تعرض على دورة المجلس الشرعي التي تعقد مرتين كل سنة، مرة بمكة المكرمة، وأخرى بالمدينة المنورة، وإن المجلس بعد المناقشة المستفيضة يقر المشروع. ثم إن هذا المشروع يرسل من قبل الهيئة إلى علماء وفنيين ذوي الاختصاص والاهتمام بالموضوع لتلقى ما يبدولهم من ملاحظات. ثم تعقد الهيئة

الإسلامية لصفة خاصة، كما يهدف المجلس إلى تطوير صيغ شرعية أخرى للاستثمار.

ولسنا نقول إن المعايير والمتطلبات الشرعية الصادرة من المجلس الشرعي أصبحت كلمة فصل لجسم الخلافات الفقهية، أو أنها تمثل الإجماع الشرعي في هذه الموضوعات، ولكن لاشك أن المجلس، وهو في مراحل طفولته، قد أدى دورا هاما في جمع أصحاب الآراء المختلفة على طاولة نقاش حرج، تداول من خلالها الموضوعات بكل أمانة وينظر فيها الأعضاء بذهن منفتح وبعين الإنصاف والحياد العلمي، بدون أي تأثر بتعصب للآراء والحمدود عليها، وكذلك بذلك بذل المجلس أقصى ما في وسعه من جهد في أن تكون قراراته مبنية على الأدلة الشرعية آخذة بالتوسيط بين الإفراط والتفريط، تأخذ فيها حاجات المؤسسات المالية الإسلامية حظها مع الاحتفاظ بمبادئ وأحكام الشريعة الغراء وفي الوقت نفسه اتخاذ المجلس منهجاً للبلورة الموضوع مراراً بعد أخرى من خلال اللجان وجلسات الاستماع، حتى يؤخذ بالحبيطة الالزامية قبل إصدار المعايير والمتطلبات في صورتها النهائية.

وبما أن المجلس يمثل هيئات الرقابة الشرعية للمجموعات الكبيرة من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، فلا يبعد الرجاء أن قراراته توخذ بعين القيول في هذه المؤسسات، ويكون لها وقع في التفوس في الأوساط العلمية، ونرجو أن المعايير والمتطلبات الصادرة منه ستكون عوناً للمحامين عند صياغة العقود لتمويلية، وللمراقبين عند المراقبة الشرعية لهذه العمليات في مختلف مراحلها، كما أنها تضبط الأمر للمحاسبين، والمدققين، والمرجعين للمؤسسات وللبنوك المركزية لأداء مهمتهم من الناحية الشرعية. وفي الوقت نفسه يمكن اتخاذها كمقرر أساسى لتتدريب الإدارة الفنية للمؤسسات المالية الإسلامية

ولذلك، بالرغم من أن الصيغة الرسمية للمعايير والمتطلبات الصادرة من المجلس هي الصيغة العربية، فإن المجلس قد اعنى بترحمنها إلى اللغة الانكليزية التي هي اللغة المشتركة فيما بين المؤسسات المعنية.

وندعوا الله سبحانه و تعالى أن تقبل هذه الجهود ويكللنا بالنجاح، ويوفق المجلس الشرعي لمافيه رضاه، ويسدد خطاه، ويرزق أصحابه الصدق وأن تكون أعمالهم خالصة لوجهه الكريم، ولنفع الإسلام والمسلمين .

